

أهمية الهيكل المالي ودوره في ترشيد القرارات المالية

دراسة حالة شركة SOGERHWIT بولاية تلمسان للفترة (2017-2021)

THE importance of financial structure and its role in rationalizing financial decisions:
Case Study SOGERHWIT company in Tlemcen (2017-2021)بن خدة أميرة¹، يوسف كريمة²¹ جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، amira.benkhedda@univ-tlemcen.dz² جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، karima.yousfi@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2023/05/20

تاريخ القبول: 2023/04/27

تاريخ الاستلام: 2022/11/09

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز اهمية الهيكل المالي ودوره في ترشيد القرارات المالية ومحاولة تطبيقها في شركة SOGERHWIT لولاية تلمسان، حيث تم تطبيق المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على القوائم المالية للفترة (2017-2021) باستخدام أدوات التحليل المالي: مؤشرات التوازن المالي والنسب المالي، من أجل اجراء التحليل ومعرفة تأثير المصادر التمويلية على اتخاذ قراراتها المالية. وتوصلت نتائج الدراسة أن المؤسسة تتمتع بسيولة جيدة تمكنها من دعم استثماراتها، في حين أن السيولة المتواجدة تحت تصرفها منخفضة وهذا يوقعها في مخاطر عدم التسديد، الديون القصيرة الاجل تشكل النسبة الاكبر في تشكيلة الهيكل المالي مقارنة بالأموال الخاصة والديون الطويلة الاجل، مما يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بالاعتماد على الأموال الخاصة وهذا أجبرها على الاستعانة بالمصادر الخارجية.

كلمات مفتاحية: الهيكل المالي، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، القوائم المالية، ترشيد القرارات المالية.

تصنيف JEL : G32 ، O22.

Abstract:

The aim of this study is to highlight the importance of financial structure and its role in streamlining financial decisions and attempting to apply it in the company SOGERHWIT in the Tlemcen region. The descriptive-analytical method was applied, relying on financial statements for the period (2017-2021) using financial analysis tools such as financial balance indicators and ratios to analyze and understand the impact of financing sources on the company's financial decision-making.

The results of the study showed that the company has good liquidity that enables it to support its investments. However, the available liquidity at its disposal is low, which exposes it to the risk of non-payment. Short-term debts constitute the highest proportion of the financial structure compared to private funds and long-term debts, making the company dependent on external sources in making financial decisions. The company's inability to finance its fixed assets through private funds has forced it to rely on external sources.

Keywords: financial structure, financial balance indicators, financial ratios, financial statements, Streamlining financial decisions.

JEL Classification: G32 ، O22

1. مقدمة:

ان السير نحو العولمة وبروز تكتلات اقتصادية كبرى وفي ظل تحرر الأسواق، وتضاعد وتيرة المنافسة وحدتها، وتطور المنتجات المالية وكثرة المضاربة فيها، تجهد كل مؤسسة لاستغلال الفرص المتاحة في السوق والسعي لفرض سيطرتها عليه، وذلك من أجل تحقيق هدفها الرئيسي ألا وهو البقاء والاستمرارية، إضافة إلى التهديدات الناجمة عن تغيرات البيئة الداخلية والخارجية التي تفرض على أي مؤسسة اتخاذ قرارات مناسبة في الأوقات المناسبة.

ولعل أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة هي القرارات المالية، حيث تهتم الوظيفة المالية في المؤسسة الاقتصادية بدراسة واتخاذ القرارات المالية التي من شأنها تعظيم قيمة المؤسسة، ونجد نوعين أساسيين من القرارات ألا وهما: قرارات الاستثمار وقرارات التمويل، فقرار الاستثمار يتعلق باختيار البديل الاستثماري الأفضل من بين عدة بدائل، أي البديل الذي يعطي أكبر عائد بأقل قدر ممكن من الخطر، أما قرار التمويل فيتعلق باختيار مصادر تمويل هذه الاستثمارات، وهذا ما يجعل القرار التمويلي أحد أهم القرارات المتخذة في المؤسسة كونه مرتبط بنمو وتطور المؤسسة، ويشكل الهيكل المالي ذلك المزيج المناسب من الأموال الذي يترتب عنه أكبر عائد وأقل تكلفة وهو الجانب الذي يهتم به اصحاب المصالح داخل المؤسسة الاقتصادية، لما له من تأثير مباشر على الجانب المالي، حيث يؤثر الهيكل المالي على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية و يتأثر بها، اذن هذا الموضوع هو من بين المواضيع التي يعتمد عليها في ضبط الاستراتيجية المستقبلية للمؤسسة لضمان تحقيق أهدافها.

1.1 إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن صياغة التساؤل التالي:

ما مدى أهمية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية ودوره في ترشيد القرارات المالية؟

2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على اشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- اعتماد المؤسسة على الهيكل المالي المناسب يكون وفقا لتكلفة مصادر التمويل المتاحة التي تحقق أكبر عائد وأقل درجة مخاطرة.
- تغيير القرارات المالية بحسب تغيير الهيكل المالي للشركة وبحسب ارتفاع وانخفاض معدلات الارباح والمبيعات وغيرها..

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية للوصول الى ما يلي:

- تقييم هيكل تمويل المؤسسة محل الدراسة.
- محاولة الاطلاع على القرارات المالية وأهميتها في المؤسسة.
- ابراز دور الهيكل المالي كأداة فعالة لترشيد القرارات المالية في مؤسسة SOGERHWIT

4.1 منهجية البحث:

للإجابة عن الاشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، ففي الجانب النظري تم عرض مجموعة من التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالهيكل المالي وترشيد القرارات المالية ودوره في المؤسسة الاقتصادية، مع تدعيم بحثنا بمجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وفي الجانب التطبيقي تم تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة باستخدام أدوات التحليل المالي لنخلص في الاخير الى مجموعة من النتائج.

5.1 الدراسات السابقة:

لا يزال الهيكل المالي وأثره على قيمة المؤسسة موضوع اهتمام العديد من الباحثين ولا زالت تختلف النتائج المتوصل اليها باختلاف المؤسسات والطرق المعتمدة للدراسة، وفيما يلي مجموعة من الدراسات التي يمكن اعتبارها كدراسات مرجعية لتحليل موضوع دراستنا.

1.5.1 دراسة فاطمة محمد عسيري (2020) بعنوان: "أثر الهيكل التمويل على عائد السهم السوقي في الشركات السعودية دراسة تطبيقية":

هدفت هذه الدراسة وبشكل أساسي الى معرفة أثر الهيكل التمويل على عائد السهم السوقي حيث تم استخدام تحليل أثر الهيكل المالي كمتغير مستقل معبرا عنه بثلاث مؤشرات اجمالي الديون (قصيرة، طويلة) وحقوق الملكية وبالمقابل تم استخدام عائد السهم السوقي كمتغير تابع، تكونت الدراسة من 75 شركة مدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2013-2017 وتم تحليل البيانات باستخدام اسلوب Panel Data من خلال البرنامج الاحصائي STATA وتوصلت نتائج الدراسة الى أن الديون قصيرة الأجل لها تأثير سلبي على عائد السهم السوقي حيث ارتفاع الديون يؤدي الى انخفاض عائد السهم السوقي، وكذلك حقوق الملكية لها تأثير سلبي على عائد السهم السوقي حيث أن زيادة التمويل عن طريق حقوق الملكية يؤدي الى انخفاض عائد السهم السوقي، كما أن الديون طويلة الأجل ليس لها تأثير على عائد السهم السوقي.

2.5.1 دراسة دعاس مصعب، أيمن فريد (2020) بعنوان: "الخيارات الاستراتيجية وأثرها على الهيكل المالي دراسة حالة مؤسسة نفضال تبسة":

حاولت هذه الدراسة تفسير العلاقة بين الهيكل المالي والقرارات الاستراتيجية المالية ومعرفة كافة أنواع القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث تمت الدراسة التطبيقية بمؤسسة نفضال تبسة خلال الفترة (2016-2018)، بالاعتماد على الميزانيات المالية، وقد توصلت نتائج الدراسة أن المؤسسة تتميز بالاستقرار المالي والاستقلالية المالية، وهي تعتمد على استراتيجية التوسع، وتوصلت ايضا إلى أن هناك علاقة تناسب بين الهيكل المالي والخيار الاستراتيجي في المؤسسة.

3.5.1 دراسة Ataur Rahman, Sadrul Islam Sarker, Joyen Uddin (2019) تحت عنوان:

The impact of capital structure on profitability of publicly Traded Manufacturing Firms in Bangladesh

الهدف الرئيسي من الدراسة هو اظهار تأثير هيكل رأس المال على ربحية شركات التصنيع المتداولة في بنغلاديش، حيث تم تحليل عينة من 10 شركات تصنيع مدرجة في بورصة دكا خلال الفترة 2013-2017، حيث تم تطبيق انحدار الأثر الثابت لمعرفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (نسبة الدين، نسبة حقوق الملكية، ونسبة الدين الى حقوق الملكية) والمتغيرات التابعة (العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم)، وتوصلت نتائج الدراسة الى أن نسبة الدين لها تأثير ايجابي كبير على العائد على الاصول، ونسبة حقوق الملكية لها تأثير ايجابي على العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية، في حين أن نسبة الدين الى حقوق الملكية لها تأثير سلبي على العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم.

2. الإطار النظري للهيكل المالي وترشيد القرارات المالية

1.1.2 الإطار النظري للهيكل المالي:

يعتبر الهيكل المالي من أهم الجوانب التي يهتم بها أصحاب المصالح داخل المؤسسة من مساهمين ومديرين، لما لها من تأثير على استقرار المؤسسة من الجانب المالي، وضمان عدم تعرضها للإفلاس.

1.1.2.1 تعريف الهيكل المالي:

الهيكل المالي هو تشكيلة الأموال التي اعتمدتها المؤسسة لتغطية استثماراتها، ويقصد به الجانب الأيسر من الميزانية ويضم كل من الديون الطويلة والقصيرة الأجل إلى جانب أموال الملكية (عسيري، 2020)

يقصد بالهيكل المالي تشكيلة الأموال التي تستخدمها المؤسسة بهدف تمويل موجوداتها ومن ثم فإنه يتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم، باختلاف مصادرها سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل. (دعاس و إيمان، 2020)

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الهيكل المالي يتمثل في الجانب الأيسر من الميزانية (الخصوم)، حيث يشمل كل من حقوق الملكية ومختلف الديون، كما أن هناك مصطلح آخر يقترب من معناه ألا وهو هيكل رأس المال ويقصد به التمويل الطويل الأجل للمؤسسة ويتمثل في حقوق الملكية والديون الطويلة الأجل. (Ataur, Sadrul Islam, & Joyen, 2019)

2.1.2 العوامل المحددة للهيكل المالي:

يتأثر الهيكل المالي للمؤسسة بعدة محددات نذكر منها: (الله، 2019)

- الربحية: تمثل الهدف الرئيسي للشركات من أجل ضمان بقائها واستمراريتها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ويتحقق هذا الهدف من خلال قرارين هما: قرار الاستثمار وقرار التمويل.
- حجم الشركة: تبعاً لنظرية المبادلة ما بين العائد والمخاطرة، فإن الشركات الأكبر حجماً لديها مخاطرة أقل وذلك للتنوع في الانتاج والثبات في التدفق النقدي.
- حجم الأصول: تعد الأصول التي تملكها الشركة بمثابة ضمان يقدم للمقرضين.
- معدل نمو المبيعات واستقرارها: يقصد به نسبة احتجاز الأرباح وبالتالي كلما ارتفعت قيمة الأرباح السنوية المحققة وارتفعت معها نسبة الاحتجاز يرتفع كذلك تراكم الأرباح المحتجزة ومن ثم يرتفع معدل نمو الشركة.

2.2 الإطار النظري لترشيد القرارات المالية

يعتبر اتخاذ القرار نقطة الانطلاق لجميع الأنشطة والمهام الإدارية، فنجاح المؤسسات يتوقف على مدى سلامة ورشد القرارات التي يتم اتخاذها، فهي تلعب دوراً فعالاً في وضع الاستراتيجيات والبحث عن حلول للمشكلات وتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها.

1.2.2 مفهوم اتخاذ القرار واتخاذ القرار المالي

- مفهوم اتخاذ القرار: يمكن تعريف القرار بأنه جوهر ولب العملية الإدارية وبشكل عام هو الاختيار الواعي الذي يقوم على أساس اختيار البديل المناسب من بين البدائل الموضوعية لحل المشكلة.

ويعد القرار أيضاً بأنه الاستجابة الفعالة التي توفر النتائج المرغوبة لحالة معينة أو لمجموعة حالات محتملة في المؤسسة. (يسر فائق عباس و علاء عبد الكريم هادي البلداوي، 2022)

نستنتج مما سبق أن اتخاذ القرار هو عملية أساسية وتبنى على أساس اختيار البديل الأنسب من بين مجموعة من البدائل المتاحة والتي تتناسب مع المشكلة الموجودة لدى متخذ القرار.

- مفهوم اتخاذ القرار المالي: اتخاذ القرار هو أحد العمليات الجوهرية في إدارة المؤسسة، لما لها من قوة تمكنها من مواجهة الصعوبات، وزيادة المنافسة في الأسواق، إضافة إلى الوصول إلى أهداف المؤسسة.

تعد صناعة القرارات من أهم العمليات الإدارية، فالقرار الناجح يؤدي إلى نمو وازدهار المؤسسة كونها عملية متداخلة مع الوظائف الرئيسة للإدارة، ويتطلب اتخاذ القرار وجود عدة عناصر هي: وجود بديلين على الأقل، المفاضلة بين البدائل، وجود هدف يراود الوصول إليه. (الشيخ، 2020)

ونستنتج من التعاريف السابقة أن اتخاذ القرارات المالية هي المفاضلة ما بين الخيارات أو الخيار الأنسب الذي يتميز بانسجامه مع المشكلة المراد حلها.

2.2.2 أهمية اتخاذ القرار

تمثل أهمية اتخاذ القرار فيما يلي: (رائد حسن، نوار عاصي نعيمة، و جعفر فالح ناصر، 2021)

- من الناحية العلمية: تؤدي القرارات الإدارية دوراً هاماً في تجميع المعلومات اللازمة للوظيفة الإدارية عن طريق استعمال وسائل علمية وتكنولوجية متعددة من أجل الحصول على المعلومات اللازمة للتنظيم الإداري.

- من الناحية العملية: تعد القرارات الإدارية وسيلة لقياس مدى قدرة الرؤساء الإداريين في القيام بالوظائف والمهام الإدارية المطلوب إنجازها.

3.2.2 أنواع القرارات المالية:

للقرارات المالية ثلاثة أنواع تتمثل في:

- قرار الاستثمار: يتمثل في توظيف قدر معين من الأموال من أجل تحديد أهداف محددة عن طريق ممارسة نشاط معين، حيث يتطلب ذلك إنفاق حالي لجلب إيرادات مستقبلية، ونظراً لأن عوائد المستقبل غير معروفة بدقة فإن القرارات قد تتعرض للمخاطر، فكلما زادت الرغبة في تحقيق عائد أكبر كلما زادت درجة المخاطر، لذلك ينبغي تقييم قرارات الاستثمار في ضوء متغيرين رئيسيين هما: العائد المتوقع والمخاطر المحتملة. (علون و شعباني، 2020)

- قرار التمويل: يعتبر من أصعب القرارات التي تقوم بها الإدارة المالية، فهو القرار الذي يدرس الميزج التمويلي بالطريقة التي تضمن تخصيص الموارد وتحقيق الأهداف المتمثلة في تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم. (زهواني، وصيف، و بوعافية، 2017)

- قرار توزيع الأرباح: يتعلق بالأرباح التي سوف توزع على المساهمين والجزء الذي سيتم استثماره، وهذا يرتبط بقوة وجود قرار الاستثمار وقرار التمويل من أجل تحقيق أرباح عالية للشركة. (زهراء جار الله حمو و نور نافع حسن، 2021)

4.2.2 مؤشرات ترشيد القرارات المالية

هناك عدة عوامل لترشيد القرارات المالية ويمكن ذكر أهمها فيما يلي: (زهراء جار الله حمو و نور نافع حسن، 2021)

- التخطيط السليم لاتخاذ القرار المالي: يتضمن التخطيط السليم وضع أسس تتعلق بالمستقبل والاختيار الأنسب للحلول التي تؤدي إلى اتخاذ قرارات تساهم في تحقيق الأهداف المستقبلية.

- البيئة الداخلية: يقصد بها العوامل الداخلية للشركة مثل حجم الشركة، حجم العاملين والمتعاملين فيها ومدى توافر المستلزمات المادية والفنية للوصول إلى بيئة مناسبة لتتخذ القرار.

- العوامل الخارجية: يتأثر القرار بالعوامل الخارجية المتمثلة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية ووحدة المنافسة في الأسواق المالية بالإضافة إلى القوانين الحكومية والتشريعات والسياسة العامة للبلد.

- المرونة المالية للشركة: أي قدرة الشركة على الوصول الى تمويلها واعادة هيكلتها بأقل تكلفة، وأن الشركات المرنة ماليا لديها القدرة على مواجهة العسر المالي والصدمات السلبية.

- الخبرة والمعرفة: تتعلق بخبرة متخذ القرار والمامه بالعلوم والقوانين المالية التي تمكنه من الوصول الى القرار الرشيد.

3.2 تحليل الهيكل المالي وترشيد القرارات

تحليل الهيكل المالي وترشيد القرارات يتم من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وهذا يتم عرضه في هذا الجانب من الورقة العلمية.

1.3.2 التحليل بواسطة التوازنات المالية:

تشمل 3 عناصر رئيسية

- رأس المال العامل: هو جزء من رؤوس الأموال المستعملة لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الاصول الناتجة عن دورة الاستغلال. (شنوف، 2012)

ويعرف أيضا أنه الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة الزائدة عن تمويل الاصول الثابتة للمؤسسة. (عدون، 2004)

وبحسب بإحدى العلاقتين التاليتين:

من أعلى الميزانية: رأس المال العامل = أموال دائمة - أصول ثابتة

من أسفل الميزانية: رأس المال العامل = اصول متداولة - الديون القصيرة الاجل

الدالة المالية لرأس المال العامل: يمكن تمييز 3 حالات: (رحيمة، 2021/2020)

$FR < 0$ هذا يدل على ان المؤسسة تستطيع تغطية جميع استثماراتها بمواردها المالية الدائمة و كذلك تستطيع مواجهة الديون

القصيرة الاجل بالاعتماد على أصولها المتداولة مع تحقيق فائض و هامش أمان.

$FR > 0$ في هذه الحالة الاموال الدائمة للمؤسسة غير كافية لتغطية جميع الاحتياجات المالية الثابتة و الأصول المتداولة غير كافية

لتغطية الديون.

$FR = 0$ حالة التوازن الأمثل و هي نادرة الحدوث.

- احتياجات رأس المال العامل: تدرس احتياجات رأس المال العامل في الاجل القصير، حيث تصبح الديون القصيرة الاجل التي

لم يحن تاريخ استحقاقها تسمى موارد لدورة الاستغلال، بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد الى سيولة تسمى احتياجات دورة

الاستغلال، لهذا يحاول المديرون الماليون الاستعانة بالموارد المالية في تنشيط دورة الاستغلال وتحسب بالعلاقة التالية: (لسلوس،

2004)

$BFR = (\text{الاصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$

$BFR > 0$ في هذه الحالة هناك موارد مالية فائضة لم تستخدم لتوسيع النشاط.

$BFR < 0$ يعاب على المديرين انهم لم يبحثوا عن موارد مالية ما دام ضمان التسديد موجود و المتمثل في كبر المخزونات أو بعض

الحقوق.

$BFR = 0$ كلما اقتربت احتياجات رأس المال العامل من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

- الخزينة: تمثل الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والداخلية من الى المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة وتحسب كالآتي:

(تقرات، 2017)

$TR = FR - BFR$

$TR < 0$ يعني أن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل هذا يجعل السيولة جامدة و غير مستخدمة في الدورة لي طرح عليها مشكلة الفرصة الضائعة.

$TR > 0$ المؤسسة فضلت توظيف السيولة بدل استبقائها جامدة، لكنها ضحت بالوفاء بالديون المستحقة.

$TR = 0$ كلما اقتربت من الصفر بقيمة موجبة و فقت المؤسسة في توظيف السيولة الجاهزة و تسديد المستحقات.

2.3.2 التحليل بواسطة النسب المالية:

- **نسب التمويل:** تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية ومعرفة مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الاصول.

- نسبة التمويل الدائم: هي نسبة تعبر عن مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة بحيث تمثل هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال العامل وتحسب كالآتي: (بنز عيمة، حريري، و بن يحي، 2021)

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \left(\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الغير جارية}} \right) \times 100$$

إذا كانت هذه النسبة أقل من 100% فإن رأس المال العامل يكون سالبا أي أن جزء من الاصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل

- نسبة التمويل الخاص: هي نسبة تبين مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \left(\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \right) \times 100$$

إذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 دل ذلك على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بالاعتماد على أموالها الخاصة اذ هي في حالة مثلى والعكس صحيح. (شعباني، محمد لمين، و لطفي، 2020، صفحة 765)

- نسبة التمويل الخارجي: تسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء وتقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل الاصول وتحسب وفق الصيغة التالية: (لسلوس، 2004)

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \left(\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \right) \times 100$$

كلما كانت هذه النسبة اقل من 1 كلما دلت على ضمان أكبر لديون الغير، أما إذا تجاوزت الواحد فإن المؤسسة ستواجه صعوبات منها صعوبة عدم تسديد القروض وكذلك عدم الحصول على أموال مقترضة.

- نسبة الاستقلالية المالية: تمثل هذه النسبة وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، اذ ان الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها وتحسب كما يلي:

$$\text{الاستقلالية المالية} = \left(\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \right) \times 100$$

كلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين، اما إذا كانت هذه النسبة صغيرة هذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون. (زغيب و بو شنقير، 2017، صفحة 40)

- **نسب السيولة:** الغرض من ايجاد نسب السيولة هو معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بتسديد الالتزامات المستحقة اي تقييم اداء المؤسسة وفقا للقدرة على التسديد، ومن أهم مؤشرات السيولة ما يلي:

- نسبة السيولة العامة: توضح هذه النسبة كفاية الاصول المتداولة التي من المحتمل تحويلها الى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية الديون القصيرة الاجل وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \left(\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الديون القصيرة الاجل}} \right) \times 100$$

إذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 هذا يعني وجود أصول متداولة لدى المؤسسة تمكنها من تسديد مستحقاتها، أما إذا كانت أقل من 1 فهذا يدل على أن المؤسسة تواجه صعوبات في تسديد ما عليها في تاريخ الاستحقاق. (زغيب و بو شنقير، 2017، صفحة 37)

- نسبة السيولة المختصرة (السريعة): تقيس هذه النسبة درجة السيولة التي تعتمد عليها المؤسسة بالاعتماد على الأصول السريعة التحول إلى نقدية وتحسب بالعلاقة التالية: (شعباني، محمد لمين، و لطفي، 2020)

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \left[\frac{\text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}}{\text{الخصوم القصيرة الأجل}} \right] \times 100$$

المجال [30% - 50%] تغطي هذه النسبة لحدود معينة يعتبر تجميد للسيولة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على اتخاذ قرارات استثمار هذه السيولة من أجل الحصول على عوائد.

- نسبة السيولة الجاهزة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \left(\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}} \right) \times 100$$

المجال [20% - 30%] ارتفاع هذه النسبة يدل على وجود أموال مجمدة لجزء من أصول المؤسسة بدل استخدامه في دورة الاستغلال. (علون و شعباني، 2020، صفحة 766)

- نسب المردودية:

- المردودية المالية: تهم بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كل العمليات المالية حيث تحدد مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية وتحسب بالصيغة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \left(\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \right) \times 100$$

والهدف من حسابها هو إيجاد المردودية المتاحة للمساهمين. (بن زعيمة، حري، و بن يحيى، 2021، صفحة 162)

- المردودية الاقتصادية: هي مؤشر يقيس الفعالية في استخدام الأصول الموجودة تحت تصرف المؤسسة، وتسمى بالمردودية الاقتصادية لأنها تتحقق قبل عمليات الاهتلاك، العمليات المالية وعمليات التوزيع وتحسب كالآتي: (زغيب و بوشنقير، 2017)

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الهدف من قياسها هو معرفة مدى مساهمة الأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

3. الجانب التطبيقي

1.3 التعريف الشركة العامة للدراسات وإنجازات الري SOGERHWIT

هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، يقدر رأسمالها ب 620.000.000 دج يرتكز نشاطها أساسا في أشغال الري والهندسة المدنية والترقية العقارية والأشغال العمومية الكبرى، تم إنشاؤها بتاريخ 16 ماي 1973 بقرار رسمي رقم AEP/33/73 برأس مال اجتماعي قدره 100.000.000 دج.

الحيز المكاني: تقع المؤسسة في المنطقة الشبه الصناعية أبو تشفين على بعد 4 كلم من وسط مدينة تلمسان.

تتمركز المؤسسة في مساحة تقدر ب 15609 متر مربع حيث 4915.13 متر مربع مخصصة للمباني الإدارية والتشغيلية،

كما خصصت أرض مساحتها 5000 متر مربع في المنطقة الصناعية من أجل إنتاج الخرسانة وتخزين المواد الأولية.

نشاطات المؤسسة: تقريب وتوسيع للمياه الصالحة للشرب، معالجة مياه الصرف الصحي، الهندسة المدنية: انجاز خزانات المياه، بروج المياه، محطات الضخ، محطات الرفع، محطات تصفية مياه البحيرات، الحفر والتنقيب لمساحات أكبر، تطوير وتركيب معدات عملية حفر الآبار، تصريف وترصيص المنابع، انجاز شبكات الحماية من الحرائق.

بالإضافة إلى نشاطات ثانوية تقوم بها المؤسسة: إنتاج خرسانة جاهزة للاستعمال، الصناعة الميكانيكية، منح وسائل النقل ومعدات البناء.

1.1.3 تقديم النتائج ومناقشتها:

نقوم في هذا الجانب بحساب مختلف المؤشرات المالية التي تطرقنا إليها في الجانب النظري للدراسة بالاعتماد على الميزانيات وجداول حسابات النتائج للمؤسسة خلال فترة الدراسة (2017-2021)

عرض القوائم المالية للفترة (2017-2021)

عرض القوائم المالية للشركة العامة للدراسات وانجازات الري تلمسان، ومن بين هذه القوائم نجد الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج.

- الميزانية المالية المختصرة للفترة (2017-2021) الوحدة: 1000 دج

الجدول رقم (01): جانب الأصول

البيانات/السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
أصول ثابتة	1045217	2407246	2415641	2256435	2115466
أصول متداولة	3992064	5007522	5164894	5967100	6165253
قيم الاستغلال	970295	937367	1655408	892460	2079172
قيم قيد التحقيق	2398098	4019701	3242215	4662945	3518699
قيم جاهزة	623671	50454	267271	411695	567381
مجموع الأصول	5037281	7414768	7580535	8223535	8280719

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج

على مستوى الأصول الغير الجارية: يلاحظ ارتفاعها خلال السنوات الثلاثة الاولى على التوالي، وهذا راجع ارتفاع بعض أصولها المادية، ثم انخفضت في اخر سنتين كالتبثبات المعنوية سجلت انخفاض في قيمتها، حيث كانت تقدر بـ 127667.39 دج وانخفضت إلى حدود 26166.69 دج في سنة 2021، أما قيمة المباني فقدرت بـ 76433353.98 دج في سنة 2020 ثم انخفضت إلى 69786300.78 إضافة إلى التثبثبات المالية، التي لوحظ أنها انخفضت بقيمة 41933972.78 دج في سنة 2020، وفي سنة 2021 سجلت 31766881.58 دج

على مستوى الأصول الجارية: يلاحظ ارتفاع في الأصول الجارية خلال سنوات الدراسة، وذلك راجع للارتفاع المسجل في الخزينة، وهذا ما يؤكد على وجود سيولة مجمدة في المؤسسة غير مستغلة، ففي سنة 2021 سجلت الأصول الجارية 6165253792.60 دج، وهذا راجع لزيادة قيم قيد التحقيق والقيم الجاهزة حيث قدرت قيمتهما على التوالي بـ 3518699343.93 دج و 567380972.30 دج، في حين تراجع قيمة المخزونات إلى 2079172476.37 دج.

الجدول رقم (02): جانب الخصوم

البيانات/السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
أموال دائمة	1961213	3077859	2996638	2686770	2588004
أموال خاصة	889341	1341323	1450225	1378302	1425073
الديون الطويلة الاجل	1071872	1736536	1546413	1308468	1162931
الديون القصيرة الاجل	3076068	4336909	4583897	5536765	5692715
مجموع الخصوم	5037281	7414768	7580535	8223535	8280719

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج

على مستوى الأموال الدائمة: تسجل ارتفاع مستمر في قيمتها خلال سنوات الدراسة نتيجة لارتفاع الاموال الخاصة، وهذا راجع للأرباح المتوالية التي حققتها المؤسسة محل الدراسة

على مستوى الخصوم الغير الجارية: يلاحظ ارتفاعها خلال سنة 2018 بقيمة تقدر 1736535864.44 دج، أما خلال الفترة (2019 - 2021) عرفت تراجعا بقيمة 1546412579.05 دج، 1308468257.64 دج و 1162930926.89 دج على التوالي، وهذا راجع لتسديد جزء من القروض والديون المالية الأخرى غير الجارية. على مستوى الخصوم الجارية: ويلاحظ ارتفاع مستمر في قيمة الديون القصيرة الاجل وذلك بسبب زيادة قيمة الموردين.

الجدول رقم (03): نسبة تطور الميزانية المختصرة للخصوم

البيانات/السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
أموال خاصة	%18	%18	%19	%17	%17
الديون الطويلة الاجل	%21	%24	%20	%16	%14
الديون القصيرة الاجل	%61	%58	%60	%67	%69
مجموع الخصوم	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج

يتضح أن الهيكل المالي المتبع من طرف الشركة العامة للدراسات وانجازات الري خلال فترة الدراسة يمثل فيه الأموال الخاصة 18% من مصادر تمويل المؤسسة، وهو عاملا سلبيا بحيث يجعل المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية اتجاه الغير، كما يمكنها أن تتعرض لمخاطر مالية، أما المصادر المقترضة الطويلة الأجل فلو حظ تسجيلها لنسبة تقدر ب 19% في المتوسط خلال فترة الدراسة، أما المصادر المقترضة قصيرة الأجل سجلت بنسبة 63% وهذا مؤشر سلبي سيؤثر على معاملاتها مستقبلا.

- عرض جدول حسابات النتائج: ويعكس هذا الجدول كل من الإيرادات والعوائد ونفقات المؤسسة وأرباحها وخسائرها المتحققة، نلاحظ أن نتيجة المؤسسة ارتفعت سنة 2018 حيث قدرت ب 171606071.20 دج وهذا راجع إلى الارتفاع في رقم الأعمال والذي بدوره ساهم في رفع إنتاج السنة المالية، أما خلال الفترة (2019-2022) سجلت فيها نتائج موجبة لكن منخفضة مقارنة بالسنة السابقة، هذه التغيرات كلها أثرت على باقي عناصر الأخرى كالقيمة المضافة للاستغلال والفائض الإجمالي للاستغلال والنتيجة العملية.

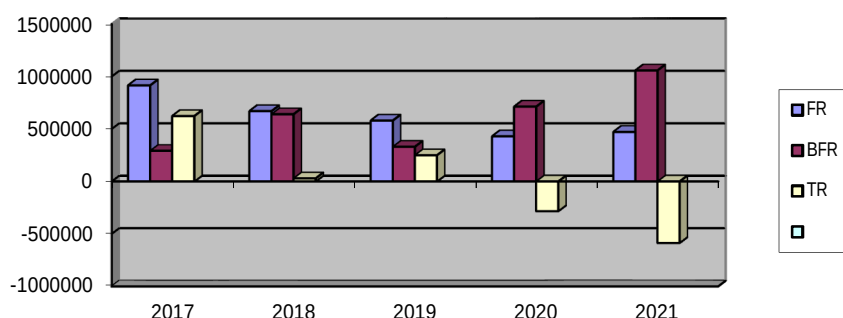
مؤشرات التوازن المالية لمؤسسة SOGERHWIT للفترة (2017-2021)

الجدول رقم (04): مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة SOGERHWIT

2021	2020	2019	2018	2017	البيانات/السنوات
472538	430335	580997	670613	915996	FR
1058871	713466	331110	641095	292325	BFR
-586333	-283131	249887	29518	623671	TR

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج

الشكل رقم (01): مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة SOGERHWIT



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج

رأس المال العامل موجب خلال هذه السنوات، وهذا ما يدل على أن المؤسسة قادرة على تمويل كل احتياجاتها الثابتة وما يؤكد أيضا أنها تمتلك هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من ديونها القصيرة الأجل

أما فيما يخص احتياجات رأس المال العامل فهي موجبة خلال فترة الدراسة، مما يدل على أن الموارد لا تغطي كل الاحتياجات فيعاب على المسيرين عدم بحثهم عن موارد مالية إضافية مادام أن ضمان التسديد موجود والمتمثل في كبر بعض قيم الاستغلال وبعض الحقوق.

كذلك لوحظ أن الخزينة الصافية موجبة خلال السنوات 2017، 2018 و 2019، وهذا راجع لرأس المال العامل الذي كان أكبر من احتياجات رأس المال العامل، أما في سنة 2020 و 2021 لوحظ نقصان في قيمة الخزينة بقيمة سالبة وهذا يعني أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل استبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتياط للوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية.

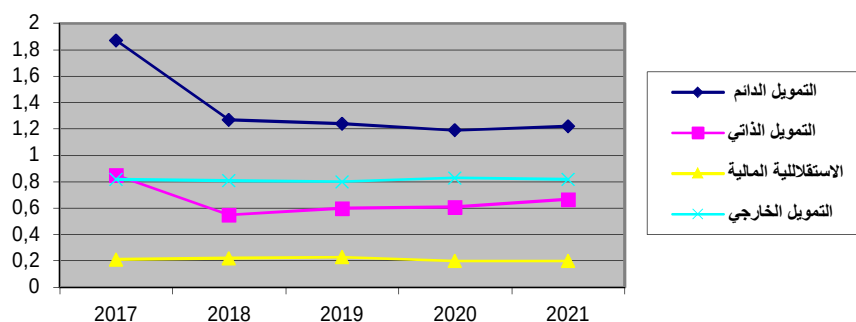
النسب المالية لمؤسسة SOGERHWIT خلال الفترة (2017-2021)

الجدول رقم (05): نسب التمويل مؤسسة SOGERHWIT خلال الفترة (2017-2021)

النسب	البيان	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الدائمة الأموال}}{\text{الاصول الثابتة}}$	1.87	1.27	1.24	1.19	1.22
نسبة التمويل الذاتي	$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الاصول الثابتة}}$	0.85	0.55	0.60	0.61	0.67
نسبة الاستقلالية المالية	$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	0.21	0.22	0.23	0.20	0.20
نسبة التمويل الخارجي	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$	0.82	0.81	0.80	0.83	0.82

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج

الشكل رقم (02): نسب التمويل مؤسسة SOGERHWIT خلال الفترة (2017-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج

نسبة التمويل الدائم: نلاحظ أن هذه النسبة أكبر من 1 خلال فترة الدراسة، ما يعني أن المؤسسة غطت الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، وكذلك تحقيقها لها مش أمان يمكنها من استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتداولة، وهذا ما يؤكد كذلك أن المؤسسة حققت توازن مالي على المدى الطويل.

نسبة التمويل الخاص: تتراوح هذه النسبة ما بين 0.55 و 0.85، وهي أقل من الواحد خلال فترة الدراسة، وهذا يعني عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة من خلال أموالها الخاصة، وهذا ما أجبرها على الاستعانة بالمصادر التمويلية الخارجية لتمويل استثماراتها طويلة الأجل.

نسبة الاستقلالية المالية: تشير إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، حيث نلاحظ أن هذه النسبة مستقرة إذ تقدر ب 0.21 في المتوسط خلال فترة الدراسة، وهذا يشير إلى أن المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض اضافية.

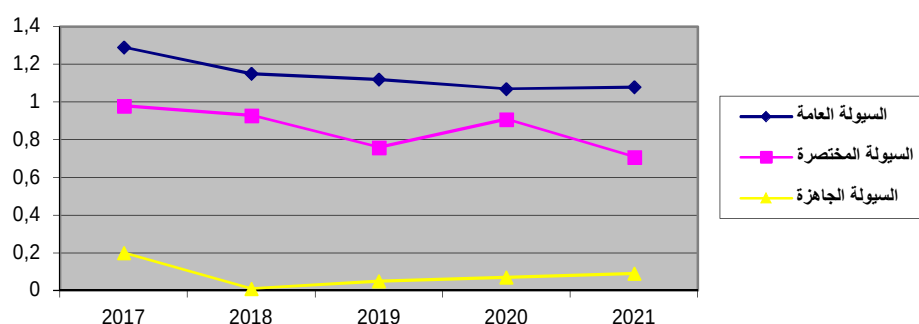
نسبة التمويل الخارجي: تلاحظ أن هذه النسبة تقدر بـ 80% في المتوسط خلال فترة الدراسة وهي بذلك تتجاوز 50%، وهذا يجعل المؤسسة تواجه صعوبات مالية وقد لا تتمكن من تسديد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها.

الجدول رقم (06): نسب السيولة مؤسسة SOGERHWIT خلال الفترة (2017-2021)

النسب	البيان	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة السيولة العامة	$\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الاجل}}$	1.29	1.15	1.12	1.07	1.08
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{(\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{القيم الجاهزة})}{\text{الخصوم المتداولة}}$	0.98	0.93	0.76	0.91	0.71
نسبة السيولة الجاهزة	$\frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$	0.20	0.01	0.05	0.07	0.09

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج

الشكل رقم (03): نسب السيولة مؤسسة SOGERHWIT خلال الفترة (2017-2021)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج

نسبة السيولة العامة: تبين مدى تغطية الأصول الجارية بكل مكوناتها للديون قصيرة الاجل، ونلاحظ أنها تجاوزت الواحد، وهذا يعطي للمؤسسة هامشا للحركة مما يدل على أنها تتمتع بسيولة كبيرة، وهذا ما يجعلها قادرة على تغطية وتسديد التزاماتها القصيرة الأجل من خلال أصولها الجارية.

نسبة السيولة المخفضة: تمثل هذه النسبة مدى تغطية الديون قصيرة الاجل بواسطة قيم قيد التحقيق والقيم الجاهزة، ونلاحظ أن هذه النسبة تجاوزت المجال المعياري الذي حدد لها [30%-50%] وهذا ما يعتبر تقييدا للسيولة من جهة، ومن جهة أخرى تكون المؤسسة قادرة على تغطية كل التزاماتها القصيرة الأجل حتى ولو تم استبعاد المخزونات.

نسبة السيولة الجاهزة: تمثل هذه المؤسسة اعتماد السيولة الموجودة تحت تصرفها لتسديد الديون قصيرة الاجل، حيث نلاحظ أن السيولة الجاهزة قدرت بـ 20% في سنة 2017 وهي نسبة معيارية، أما في السنوات المتبقية فنلاحظ أنها كانت بنسب أقل من المجال المعياري [20%-30%] فهذا يعني أن المؤسسة لم تحمي نفسها من مخاطر عدم التسديد وهذا دليل وقوعها في فخ شح السيولة.

الجدول رقم (07): نسبة المردودية المالية مؤسسة SOGERHWIT خلال الفترة (2017-2021)

البيانات/السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
النتيجة الصافية	58643	171606	125349	21477	46770
الاموال الخاصة	889341	1341323	1450225	1378302	1425073
RF	0.06	0.12	0.08	0.01	0.03

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج

نلاحظ أن المؤسسة سجلت مردودية مالية موجبة حيث قدرت ب 0.06 سنة 2017 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من الاموال الخاصة يولد 0.06 دينار من النتيجة الصافية، ثم ارتفعت هذه النسبة الى 0.12، وانخفضت في السنوات الاخرى الى 0.08، 0.01، 0.03 على التوالي. عموما يمكن القول إن المردودية المالية الموجبة تدل على استغلال المؤسسة لأموالها الخاصة بكفاءة

الجدول رقم (08): نسبة المردودية الاقتصادية مؤسسة SOGERHWIT خلال الفترة (2017-2021)

البيانات/السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
نتيجة الاستغلال	192131	496885	369379	430013	406555
مجموع الاصول	5037281	7414768	7580535	8223535	8280719
RE	0.03	0.06	0.04	0.05	0.04

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الميزانيات وجداول حسابات النتائج

نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية موجبة خلال هذه السنوات إلا أنها ضعيفة، حيث قدرت سنة 2017 ب 0.03 للوحدة أي أن كل دينار مستثمر يحقق ربح قدره 0.03 دينار من نتيجة الاستغلال، ثم سجلت ارتفاعا سنة 2018 ب 0.06، ثم انخفضت في السنوات (2019-2020-2021)، وهذا يدل على الأداء الضعيف للمؤسسة الذي يعني عدم الاستغلال الأمثل لأصول المؤسسة، إلا أنها تظل نسبة مقبولة نوعا ما نظرا لقيمتها الموجبة.

4. نتائج الدراسة:

ومن خلال دراستنا لموضوع أهمية الهيكل المالي ودوره في ترشيد القرارات المالية في الشركة العامة للدراسات وانجازات الري للفترة (2017-2021) توصلنا الى النتائج التالية:

- تعتمد شركة الدراسات وانجاز الري-تلمسان- على التنوع في هيكلها المالي.
- تحتل الديون القصيرة الاجل النسبة الاكبر في تشكيلة الهيكل المالي مقارنة بالأموال الخاصة والديون الطويلة الاجل، مما يجعلها غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية.
- عدم قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بالاعتماد على الأموال الخاصة وهذا أجبرها على الاستعانة بالمصادر الخارجية.
- حققت رأس مال عامل موجب مما يدل على امتلاكها هامش أمان وتحقيق توازن مالي على المدى البعيد

- نسب السيولة تبين أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، في حين أن السيولة الموجودة تحت تصرفها أقل من المجال المعياري هذا يعني أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة بدل تجميدها لكنها لم تحمي نفسها من مخاطر عدم التسديد.
 - حققت المؤسسة مردودية مالية واقتصادية موجبة لكن ضعيفة وهذا راجع لعدم الاستغلال الأمثل لأصول المؤسسة.
- اختبار صحة الفرضيات:
- يعد الهيكل المالي من أهم القرارات المالية في المؤسسة، وهو عبارة عن مصادر التمويل التي تشكل راس المال سواء كانت مملوكة (أسهم، أرباح محتجزة، احتياطات...) أو مقترضة (قروض بنكية، ديون الاستثمار، ديون الاستغلال..). حيث توجد عدة عوامل تؤثر على اختيار شكل التمويل منها الخطر المالي، حيث يتم المفاضلة بين مصادر التمويل التي تحقق أكبر عائد وأقل درجة من المخاطرة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
 - تعتبر القرارات المالية من أهم القرارات التي تؤثر على أداء الشركة بما فيها قرارات التمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح، فكلما كان القرار المالي صائب ومدروس من قبل الإدارة كانت النتائج ناجحة والأرباح عالية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

5. خلاصة:

يلعب الهيكل المالي دورا هاما في تحديد القدرة التنافسية للشركة وجذب المستثمرين، وذلك لتأثيره المباشر في تحقيق أهدافها وممارسة أنشطتها من خلال اختيار المصدر التمويلي الذي يساهم في تدنية التكاليف وتعظيم قيمة المؤسسة، كما أن تحليل الهيكل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية يساهم في اكتشاف مختلف الانحرافات التي صادفت المؤسسة محل الدراسة من أجل تجنبها مستقبلا، وإذا تم اختيار هيكل مالي مناسب، فإنه يساعد الشركة على توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وتحسين أدائها المالي والاستثماري وتوسيع نطاق نشاطها، كما يساهم في تحديد أفضل استراتيجية لإدارة المخاطر وحماية الشركة من التقلبات الاقتصادية، وبالتالي نجاح الشركة وتحقيق أهدافها المالية والاستثمارية بطريقة فعالة ومستدامة.

6. الموامش والاحالات:

- الشيخ، ز. ف. (2020). دور ذكاء الأعمال في اتخاذ القرارات المالية دراسة استطلاعية لبعض المصارف الاهلية بمدينة اربيل. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية. 128, 12(29),
- الله، س. أ. (2019). تحليل الهيكل المالي للشركات و دوره في اتخاذ القرارات المالية. دراسات اقتصادية. 103, (41)
- بن زعيمة، ف.، حريزي، ع. &، بن يحي، ع. (2021). اهمية تحليل الهيكل المالي في تقييم الاداء المالي لمؤسسة باتيميتال بولاية عين الدفلى لفترة 2015-2019. مجلة الريادة لاقتصاد الاعمال. 162, (3), 7,
- تفرات، ي. (2017). استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الاصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لانتاج اللوالب و السكاكين و الصنابير بولاية سطيف للفترات (2014-2011) بحوث، 11(2), 133.
- دعاس، م. &، ايمن، ف. (2020). الخيارات الاستراتيجية وأثرها على الهيكل المالي دراسة حالة مؤسسة نفطال تبسة. مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة. 31, (1), 5,

- رائد حسن, نوار عاصي نعيمة & , جعفر فالح ناصر. (2021). الموازنة بين نظم الرقابة الداخلية و المعالجة الالكترونية للبيانات و دورها في ترشيد القرارات الادارية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية .مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية.41, (3)11 ,
- رحيمة, ا. (2020/2021). مساهمة أساليب المحاسبة الادارية الحديثة في اتخاذ القرار المالي دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة .أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه.76 ,
- زغيب, م & , بوشنقىر, م. (2017). التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- زهراء جبار الله حمو & , نور نافع حسن. (2021). دور الحوكمة المصرفية في ترشيد القرارات المالية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من الموظفين في مصرف الراجحي فرع الموصل و برطلة .مجلة الريادة للمال و الأعمال.144, (1)2 ,
- زهواني, ر., وصيف, ف & , بوعافية, س. (2017). دور الادارة المالية في صنع القرارات المالية .مجلة العلوم الادارية والمالية, (1)1 , 242.
- شنوف, ش. (2012). محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية . مكتبة الشركة الجزائرية.
- عدون, ن. د. (2004). تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي .الجزائر: دار المحمدية العامة.
- عسيري, ف. م. (2020). أثر هيكل التمويل على عائد السهم السوقي في الشركات السعودية دراسة تطبيقية .مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية و القانونية.61, (11)4 ,
- علون, م & , شعباني, ل. (2020). دور الهيكل المالي في اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة: مؤسسة دباغة الجلود جيجل .مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ,المجلد13(العدد 01), 763.
- لسلوس, م. (2004). التسيير المالي .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- يسر فائق عباس & , علاء عبد الكريم هادي البلداوي. (2022). أهمية التشخيص المالي في اتخاذ القرارات باستخدام منهج التحليل المالي لشركة التأمين الوطنية .مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.28, (68)
- Ataur, R., Sadrul Islam, S., & Joyen, u. (2019). **The impact of capital structure on the profitability of publicly traded Manufacturing firms in Bangladesh.** Applied Economics and Finance, 6(2), 1.